https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.2.18

قياس وتحليل أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي (IMF) على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018)

أ.د. سعد صالح عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Saadalissa2001@gmail.com

الباحثة: نغم محمود مجيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
nnm716024@gmail.com

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أساسيات كل من القروض والناتج المحلي الإجمالي وبيان آثر قروض صندوق النقد الدولي كمتغير مستقل على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة (2004-2018)، إذ تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي بالدولار كمؤشر لها وهو المتغير التابع، وذلك من خلال تحليل متغيرات الدراسة اقتصادياً وقياسياً، وقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات المتغير المستقل والمتغير التابع، ووفق اختباري ديكي فولر الموسع (FDA) وفيليبس بيرون (PP) تبين أن درجة تكامل متغيرات الدراسة هي خليط من النوع I(0) والنوع I(1)، وبذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتبين وفق اختبار الحدود للتكامل المشترك عدم وجود علاقة التكامل المشترك، ما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيّرات المستقلة والمتغيّر التابع، وهذا ما أكده عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه ما بين قروض صندوق النقد الدولي والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك كان حد تصحيح الخطأ في النموذج سالباً وأقل من الواحد الصحيح (-0.09) لكنه كان غير معنوي وهذا تأكيد ثاني لعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، وقد تم إجراء كافة اختبارات الجودة القياسية، وحيث كانت بواقي النموذج لا تتوزع طبيعياً، كما وأثبت اختبار مربعات البواقي بأن النموذج قيد الدراسة هو غير مستقر للفترة من (2011-2018)، أي أن القروض الخارجية لم تتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي منذ نهاية العام 2010 وربما يعود ذلك لآثار أزمة الرهن العقارية التي حدثت في عام 2009 وألقت بظلالها على أسعار النفط الذي يعتمد عليه العراق في تكوين الناتج المحلي بنسبة كبيرة وأصبح الغرض من القروض هو ترقيع لعجز الموازنة ولسداد التزامات الحكومة لا لتحريك عجلة الاقتصاد أو الاستثمار المنتج الذي يعزز النمو الاقتصادي بقدر يجعله مواكباً للتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: قروض صندوق النقد الدولي للعراق، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي.

Measuring and analyzing the impact of borrowing from the International Monetary Fund (IMF) on economic development in Iraq for the period (2004-2018)

Prof. Dr. Saad Saleh Issa
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Nagham Mhmood Majeed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

This study dealt with the basics of both loans and the gross domestic product with the effect of the International Monetary Fund loans as an independent variable on

the economic development in Iraq for the period (2004-2018). The GDP in dollars is adopted as an indicator, which is the dependent variable, by analyzing the study variables economically by analogy. The descriptive and analytical approaches are used in analyzing the data of the independent variable and the dependent variable, and according to the tests of Dickey Fuller Extended (FDA) and Phillips Peron (PP), the degree of integration of the study variables was found to be a mixture of type I(0) and type I(1). Estimating the autoregressive model for distributed slowdown periods, and according to the boundary test of covariant integration, there is absence of a covariant relationship, which means that there is no long-term equilibrium relationship between the independent variables and the dependent variable. This is confirmed by the absence of a causal relationship in any direction between the IMF loans and the GDP, as well as the error correction limit in the model is negative and less than the correct one (-0.09), but it is not significant, and this is a second confirmation of the lack of common complementarity between the two variables. All standard quality tests are performed, and the rest of the model is not distributed naturally, and the residual squares test proved that the model under study is unstable for the period from (2011-2018). This means that foreign loans are not been in line with the GDP since the end of the year 2010, and this may be due to the effects of the mortgage crisis that occurred in 2009 and cast a shadow over the oil prices on which Iraq depends in the formation of the gross domestic product by a large percentage. And the purpose of the loans is to patch the budget deficit and to pay off the government's obligations so as not to move the wheel of the economy or productive investment that enhances economic growth to an extent that makes it compatible with economic development.

Keywords: International Monetary Fund loans to Iraq, Economical development, Gross domestic product.

المقدمة

لجأت الدول النامية لتلبية الاحتياجات المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (بسبب ضعف مواردها المالية المتاحة لعملية التنمية الاقتصادية) إلى الاقتراض والإفراط في الاستدانة من مصادر عدة كان من أهمها الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا المجال وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي, بيد أن عدم القدرة على مواجهة أعباء تلك القروض وضخامة حجمها أوقع الدول النامية في مأزق المديونية الخارجية، وبالتالي تعميق التبعية الاقتصادية وربط الدول النامية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي من خلال الدور البارز الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية في فرض برامج ورسم السياسة المالية والاقتصادية للدول النامية.

كما واجه تطبيق البرامج والسياسات المفروضة على الدول النامية المدينة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى بذل الكثير من الجهود الدولية للتخفيف من حدة آثار أعباء المديونية الخارجية، لكن تسديد خدمة الدين لا تزال تعرقل مسيرة الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولم تكن الاقتصاديات العربية بذات حال أوفر من الاقتصاديات النامية لا من حيث تفاقم المديونية ولا في ثقل أعبائها، وعلى الرغم من تأثر الدول النامية بالمديونية الخارجية بدرجات

متباينة، فأن غالبية الدول العربية قد شكل لها موضوع المديونية الخارجية مشكلة حقيقية وتحدياً كبيراً وقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية فيها.

وبالنسبة للعراق، فقد مر بظروف اقتصادية صعبة بوصفه من البلدان التي أفرطت في استعمال الاقتراض الخارجي ولا تزال تعاني من آثار تفاقم تلك القروض، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف به خاصةً بعد الرضوخ لشروط البنك الدولي.

مشكلة الدراسة: أصبحت القروض عبئاً إضافياً على الدول النامية ومنها العراق بسبب عدم إمكانية التسديد ضمن المدة المحددة وتعاظم خدمة الديون بحيث أصبحت المبالغ الواجب تسديدها أكثر من مبلغ الدين نفسه، إضافةً إلى الشروط والضوابط والبرامج التي على الدول النامية الالتزام بها وآثارها المدمرة على اقتصاديات هذه البلدان.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية عدمية مفادها وجود تأثير معنوي لقروض صندوق النقد الدولي على التنمية الاقتصادية في العراق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. تحليل التطور الحاصل في حجم الاقتراض من صندوق النقد الدولي وتطور مستوياته في العراق للمدة (2004-2018).
2. قياس وتحليل العلاقة بين أثر تزايد أعباء القروض الخارجية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث: إيضاح الآليات والسبل المستخدمة للتخفيف من حدة القروض الخارجية للعراق وبما يمكن هذه الدول من توجيه الموارد المالية في خدمة اقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للقروض والتنمية الاقتصادية

أولاً. ماهية القروض:

1. مفهوم القروض: هي اتفاق مكتوب بين مجموعة من الأطراف ويشمل نقل ملكية شيء من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، مقابل التزام بتسديد قيمته أثناء فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً وتسدد قيمة القرض بناء على مبالغ مالية يطلق عليها اسم المبلغ المقطوع حيث يجب تزويد الطرف الأول بقيمة معينة أو مبلغ مالي وقد يكون كلا الطرفين أو أحداهما أشخاص اعتياديين أو مؤسسات خدمية أو مالية أو تجارية.

ويمكن تعريف الاقتراض الخارجي: هو كل اتفاق بين الدولة الدائنة أو أحد مؤسساتها، لغرض تقديم أموال بالعملة الأجنبية وعلى ان تلتزم الدولة المدينة بتسديد القرض مع فوائده المستحقة عليه خلال فترة متفق عليها من الطرفين (الحمداني، 2014: 99).

2. خصائص القرض الخارجي الدولي:

أ. القرض الخارجي معاهدة مالية: تزداد لجوء أشخاص القانون الدولي العام في الآونة الأخيرة إلى إبرام معاهدات المالية فبعد التطبيق الأبرز لهذه المعاهدة هو القرض الخارجي الدولي فقد سأهم الباحثين والمهتمين في تبويبها تحت عنوان المالية الدولية أو التحويل الدولي الذي أصبح فرع من فروع المالية العامة ولهم بمعالجة الأزمات المالية التي دعت إلى التكاتف الدولي في مواجهة من خلال إبرامهم معاهدات دولية.

ب. القرض الخارجي الدولي معاهدة عقدية: عقدت اتفاقية (فينا) لقانون المعاهدات لسنة (1969) في مادتها الثابتة (الفقرة الأولى) وبشكل عام أَن المعاهدة هي (اتفاق دولي معقود بين الدول بصيغة مكتوبة والذي يضمن القانون الدولي سواء تضمنه وثيقة واحدة أو أكثر).

3. تعريف صندوق النقد الدولي: هو من أَهم الوكالات المتخصصة ويكون تابع لهيئة الأمم المتحدة، وتعتبر أَهم مهمة يقوم بها هو الإشراف على إدارة النظام النقدي حيث يخفف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات المالية وكذلك التجارية العالمية (الجبوري، 2016: 35).

إن الغرض من إنشاء صندوق النقد الدولي مواجهة المشكلات المالية والنقدية التي تسببت في نشوب الأزمة العالمية في ثلاثينات القرن العشرين والتي أدت إلى إتباع نظام رقابة على نظام الصرف الأجنبي وضمن اتفاقات الصندوق التي تم توقيعها التغيرات الحادة والمفاجئة في أسعار صرف العملات الوطنية إلى جانب اتجاه الحكومات من الأعضاء يتعهد كل عضو بالامتناع عن ممارسات من شانها تؤثر على رفاهية الدول الأخرى.

وتتضمن النصوص مطالبة الأعضاء بما يأتي:

أ. الاستعداد لتطبيق التعديلات التي يراها الصندوق ملائمة في السياسة المالية لكي تحقق مصلحة كافة الدول الأعضاء.

ب. إخطار الصندوق فيما لو حدثت أي تغيرات في السياسة المالية والنقدية التي تؤثر على باقي الأعضاء.

ج. السماح بعملاتها بالتداول مقابل العملات الأجنبية وبحرية تامة.

ولهذا فقد انتقد نظام الصندوق وذلك لأَن البلد الذي لديه عملة قيادية احتياطية ليس مضطر إلى تصحيح العجز في ميزان مدفوعاته مادامت البلدان التي لديها فائض في ميزان مدفوعاته يمكن إقناعها في تراكم العملة القيادية تلك، وهذا سوف يخلق ميول تضخمية في الاقتصاد العالمي وذلك لأنه سوف يشجع البلاد ذات الفوائض الاقتصادية إلى التوسع عن طريق نمو احتياطاتها وعرض النقد فيها وكما يعني ان البلد ذا العملة الأساس (كالولايات المتحدة الأمريكية والدولار) يكون في حالة عجز دائم يبدأ وكأنه يتمتع بمستوى معيشي أعلى على حساب البلاد ذات الفائض بفضل استيراداتها (علي، 1984: 283-284).

ثانياً. مفهوم التنمية الاقتصادية: إن دراسة التنمية هي دراسة حديثة نسبياً وهي فرع من فروع علم الاقتصاد ظهر في منتصف العشرينات مع بداية حركة الاستقلال الوطني للدول النامية، فالتنمية الاقتصادية هي توفير الكفاءة وتخصيص الموارد الإنتاجية النادرة والتخصص الأمثل الذي يصل بالتكاليف لأقل مستوى لها وتعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها في المستقبل بغية إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع.

ويمكن تعريف التنمية على أنها (تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة الحكومية وكذلك الشعبية)، ويمكن تعريفها أيضاً على أنها (هي عملية مخططة ومقصودة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بجوانبه المختلفة لتوفير الحياة الكريمة للمجتمع كافة) (القريشي، 2007: 123-125).

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة (إن تقدم المجتمع جميعه يأتي من عملية مرسومة لتقدمه اقتصادياً واجتماعياً وتعتمد على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه) (إبراهيم، 2009: 9).

ثالثاً. الفرق بين النمو والتنمية:

1. **النمو الاقتصادي:** يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة حصة الفرد من الدخل الحقيقي بوتيرة مستمرة عبر مرور الزمن، على أن تكون متوفرة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وكذلك المحافظة على الموارد والبيئة من التلوث، كما وأن النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في الدخل والإنتاج الكلي بل يعني تحسين المستوى المعاشي للفرد متمثلاً في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا الأمر لا يحدث إلا عندما يكون معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان، وفي حالة أن يكون هناك تسوي في معدل الدخل الكلي مع معدل النمو السكاني فيبقى دخل الفرد في هذه الحالة ثابتاً، أي أنه لا يحدث تغيير في مستوى معيشة الفرد وفي هذه الحالة سوف يتم تحقيق النمو الاقتصادي، أما إذا ارتفع الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل نمو السكان فإن دخل الفرد سوف ينخفض وبهذا يؤدي إلى إنخفاض المستوى المعاشي للفرد ويؤدي إلى التخلف الاقتصادي (إبراهيم، 2009: 6).
2. **التنمية الاقتصادية:** يقصد بالتنمية الاقتصادية التحول من الاقتصاديات الناشئة إلى الاقتصاديات المتقدمة، أي تحول الدول من اقتصاديات بسيطة إلى اقتصاديات صناعية حديثة، وإن عملية التنمية تؤدي إلى رفع مستوى التعليم والرفاهية وتحسن الصحة العامة للمواطنين، فالتنمية تتم عن طريق التحسين الكمي والنوعي في الاقتصاد عن طريق تحويل الزراعة إلى صناعة ومن ثم إلى خدمات ومن أَهم النتائج المترتبة على هذه العملية هو زيادة متوسط العمر المتوقع وكذلك في زيادة معدلات الكتابة والقراءة والمعرفة (http://www.argaam.com).

ومن خلال ما سبق يمكننا القول:

- ❖ إن النمو الاقتصادي يركز على الناتج المحلي الإجمالي وهو بدوره ينعكس على إجمالي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة زمنية معينة.
- ❖ إن التنمية الاقتصادية تركز على زيادة نصيب الفرد من الدخل، أي الاهتمام بمستوى معيشة الفرد في دولة معينة.

رابعاً. أبعاد التنمية: تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تتطلب التنسيق المستمر ضمن المناهج العلمية والسياسية الواعية فالتنمية تتداخل وتترابط مع المتغيرات (محمود، 2015: 56).

ويمكن تحديد أَهم أبعاد التنمية بما يأتي: (البعد المالي، البعد الاجتماعي، البعد الدولي، البعد الحضاري، البعد السياسي، البعد البشري).

المحور الثاني: تطور اقتراض العراق من صندوق النقد الدولي والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004-2018)

أولاً. تطور الاقتراض من صندوق النقد الدولي: إن المبالغ التي تم اقتراضها من صندوق النقد الدولي إلى العراق لدعم الموازنة العامة إذ ساعدت هذه المبالغ في التخفيف من عجز الموازنة العراقية فقد كان اعتماد العراق على أسعار صرف غير ملائمة وخلف هذا الشيء عجز مزمن في الحساب الجاري وتآكل الاحتياطيات الرسمية وضعف النظام المالي الذي يمكن الذي عمل على خلق دورات من الانتعاش والركود في النشاط الاقتصاد، وكانت تفاصيل القروض كما في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1): المجموع التراكمي لقروض العراق من صندوق النقد الدولي للمدة (2004-2018)
(مليون دولار)

ت	السنوات	مبلغ القرض
1	2004	733.007
2	2005	10519.931
3	2006	14433.927
4	2007	16057.888
5	2008	1639.139
6	2009	2961.939
7	2010	13735.520
8	2011	12062.278
9	2012	11304.004
10	2013	8724.891
11	2014	5431.696
12	2015	11124.593
13	2016	27753.593
14	2017	44822.250
15	2018	43178.332

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات دائرة الدين العام في وزارة المالية.

يبين الجدول (1) أن المبالغ التي حصل عليها من صندوق النقد الدولي في عام 2004 (733.007 مليون دولار) وهو أقل مبلغ تم إقتراضه مقارنة بباقي السنوات، وقد سجلت القروض إرتفاعاً متبايناً حيث كان في عام 2010 (13735.520 مليون دولار)، أما في عام 2017 كانت أعلى قيمة حيث كان مبلغ الاقتراض (44822.250 مليون دولار)، كما يبين الشكل (1) التباين الواضح بين مبالغ الاقتراض طيلة فترة الدراسة، كما ويبين التزايد في المبالغ المقترضة للمدة (2016-2018).

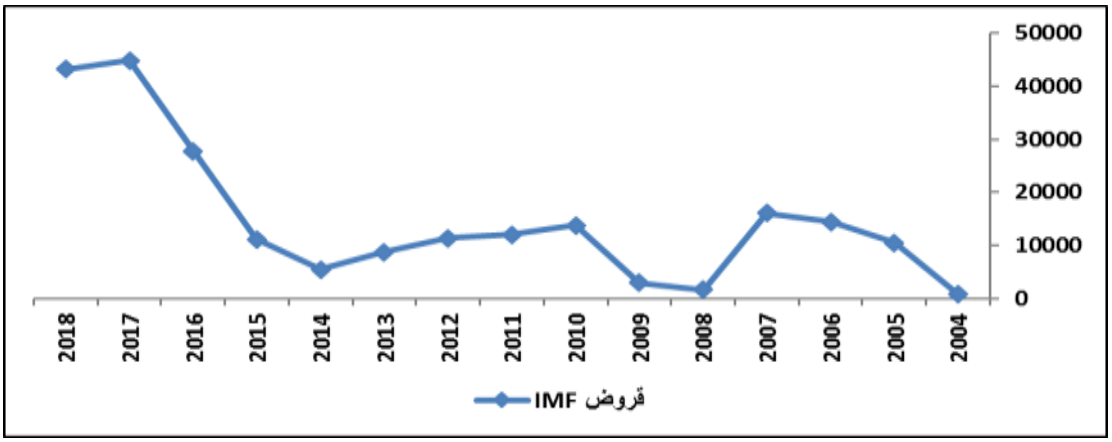

الشكل (1): تطور قروض صندوق النقد الدولي IMF للعراق للمدة (2004-2018)
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

ثانياً. تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومعدلات نموه: إن ما بعد عام 2003 شكل بالنسبة للعراق نقطة تحول في الاقتصاد العراقي ككل فكانت معدلات النمو موجبة حتى عام 2013 وذلك نتيجة للاستفادة من ارتفاع في أسعار النفط والكميات المصدرة منه، حيث يعتبر القطاع النفطي هو من يستحوذ على هيكل تكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذا يعزى سبب الانخفاض في الناتج الحقيقي مع أسعار النفط لعامي 2014-2015 في قطاعات أخرى لضعف التشابك مع بعضها (مجيد، 2016: 176).

إن استخدام الناتج المحلي مع مؤشرات الحسابات القومية يؤدي في رصد السلوك والتحليل الاقتصادي وكذلك في رسم السياسات واتخاذ القرارات في وإجراء المقارنات الدولية وان تحديد نمو في الناتج للفترة المقبلة سيؤدي لتحقيق في معدلات نمو الاقتصاد الوطني. يمكن تقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث مجاميع هي (التقديرات الأولية لوزارة التخطيط العراقية، 2018: 1):

1. **الأنشطة التوزيعية:** حيث تشمل الأنشطة الآتية (تجار الجملة والمفرد، التامين والبنوك، النقل والاتصالات وما شابه ذلك).
2. **الأنشطة السلعية**: هي الأنشطة التي تنشط سلعة ما وتشمل كل من (صيد الأسماك والغابات والزراعة، التعدين والمقالع، البناء والتشييد، الماء والكهرباء).
3. **الأنشطة الخدمية**: هي الأنشطة التي تنتج خدمات وتشمل كل مما يأتي (خدمات التنمية الاجتماعية، ملكية الدور السكنية).

الجدول (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2018) (مليون دولار)

السنة	النّاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
2004	101845.262
2005	103551.403
2006	109389.941
2007	111455.813
2008	120626.517
2009	124702.848
2010	132687.029
2011	142700.217
2012	162587.533
2013	174990.175
2014	178951.407
2015	183616.252
2016	208932.110
2017	201059.363
2018	199129.299
معدل النمو	4.46

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على البيانات المنشورة على الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي

لقد تم استخراج معدل النمو المركب وفق المعادلة التالية: $R=\ln\left(\frac{p1}{p0}\right)\div n\times 100$

R = معدل النمو المركب ، P1= سنة المقارنة، P0= سنة الأساس، n = عدد السنوات

يبين الجدول (2) اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018) حيث كان متزايداً من عام 2004 وحتى عام 2017 إلى أنه سجل تناقصاً في عام 2018، ويبين الشكل (2) الآتي ازدياد نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد رفع العقوبات الدولية على العراق وبعد الانفتاح الاقتصادي على العالم حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام (2004) إلى (101845.262) مليون دولار وبعد ذلك وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى (111455.813) مليون دولار في عام (2007)، وأخذ الناتج المحلي بالارتفاع وعلى وتيرة واحدة فقد استمر بالارتفاع نتيجة لزيادة في إنتاج النفط ففي عام (2013) فقد ارتفع إلى (174990.175) مليون دولار واستمر ارتفاع الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى (183616.252) مليون دولار في عام (2015)، أما في عام (2018) فقد بلغ (199129.299) مليون دولار.

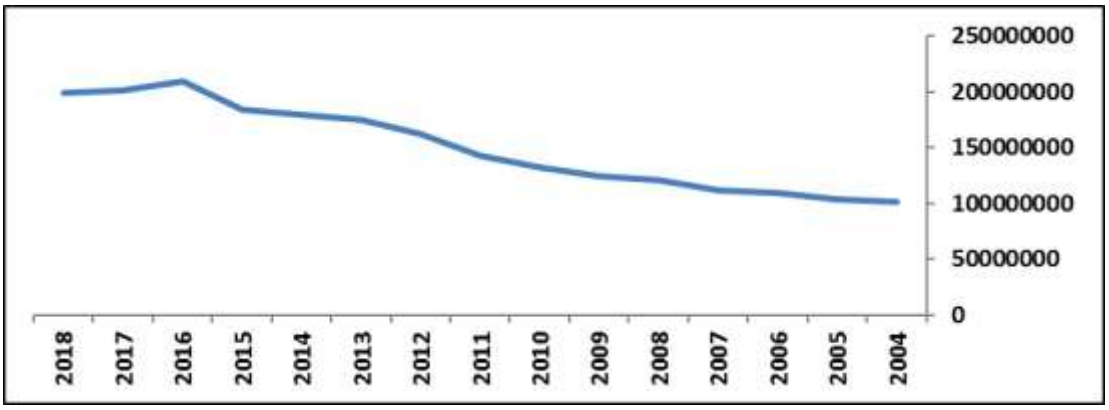

الشكل (2): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2018)

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على البيانات في جدول (2).

ثالثاً. تحليل مؤشرات الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ما مر به العراق من ظروف اقتصادية صعبة جداً بدأ من الحرب العراقية الإيرانية وانتهاءً بالاحتلال الأمريكي له عام 2003، وما تبع كل هذه التغيرات والأحداث ومنها الحصار الاقتصادي على العراق وأثاره السلبية مما أثر على جميع القطاعات الاقتصادية، وعجز الموازنة العامة الناجمة عن زيادة النفقات العسكرية والحربية، والذي حال دون تقدم البلد في كافة الجوانب الحياة، ونتيجة لحرب الخليج 1990 والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، مما أدى إلى حاجة العراق إلى الاقتراض الخارجي، وبعدها تفاقمت لديه مشكلة المديونية الخارجية بسبب النقص الحاد في التمويل، ويبين الجدول (3) الآتي تفاصيل تلك المديونية.

الجدول (3): حجم الدين الخارجي للعراق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

السنة	الدين الخارجي (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)
2004	88788	36613	243%
2005	71280	49921	143%
2006	58532	65158.8	90%
2007	85902	88037.8	98%
2008	44452	130204	34%

السنة	الدين الخارجي (1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (3)
2009	44685	111660.9	40%
2010	44653	138516.7	32%
2011	45159	185749.7	24%
2012	43314	218032.2	20%
2013	42803	234637.7	18%
2014	42448	228415.7	19%
2015	40757	164704.7	25%
2016	39373	166602.5	24%
2017	39018	190643.9	20%
2018	38230	212406.5	18%

المصدر: (1) دائرة الدين العام، (2) البنك المركزي دائرة الإحصاء والبحوث، عمل الباحثان بقسمة (1)/(2).

يبين الجدول (3) نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار، حيث نلاحظ النسبة الكبيرة لعام 2004 حيث بلغت (243%) أي بمقدار مرتان ونصف تقريباً، ويرجع ذلك لسبب الحرب التي جرت في عام 2003 وتبعاتها وحاجة العراق للأعمار وتسليح الجيش وزيادة الرواتب وتحسين الإنتاج في القطاع النفطي وغيرها من النفقات الطارئة والعديد من الاضطرابات السياسية والمالية بالإضافة إلى إنخفاض قيمة العملة العراقية بسبب أثار التضخم النقدي التي كانت تلازمه للمدة (1990-2003)، وبالتأكيد هذه النسبة غير طبيعية، علماً بأن العراق في ذلك الوقت كان يدار من قبل الأمريكي برايمر، وفي عام 2005 وبينما سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادةً بمقدار 13 مليون دولار تقريباً، سجل الدين الخارجي بالمقابل تناقصاً بمقدار 17 مليون دولار تقريباً، مما حدا بالنسبة المئوية الانخفاض بواقع 100% لتصبح (143%)، ومع استمرار الدين الخارجي بالتناقص، استمر الناتج المحلي بالتزايد ونتيجةً لهذا التباين استمرت النسبة بالتناقص حتى عام 2014 حيث أصبحت (19%)، ونتيجةً للاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدها العراق في منتصف عام 2014 وعلى الرغم من التناقص الطفيف نسبياً في الدين الخارجي، شهد الناتج المحلي الإجمالي تناقصاً أكبر من التناقص في الدين الخارجي مما حدا بالنسبة المئوية للتزايد في عام 2015 لتصبح (25%)، وفي المدة (2016-2018) شهد الناتج المحلي الإجمالي تزايداً ملحوظاً وبالمقابل بقي الدين الخارجي مستمراً في تناقصه مما أدى لتناقص النسبة المئوية ووصولها (18%) في عام 2018.

المحور الثالث: قياس أثر الاقتراض من صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدّة (2004-2018)

أولاً. توصيف المتغيرات:

1. سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهي تمثل المتغير التابع في النموذج.
2. سلسلة قروض صندوق النقد الدولي (Loans) وهي تمثّل المتغير المستقل.

ثانياً. نتائج الاختبارات القياسية:

1. نتائج اختبارات السكون: تم إجراء اختبارات السكون وفق اختبار ديكي فولر وللمعادلات الثلاثة، أي مع القاطع ومع القاطع والمتجه والمعادلة التي لا تحتويهما وذلك لمتغيري الدراسة وكما هي مفصلة في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبارات ديكي فولر الموسّع للسكون

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level عند المستوى			المعادلات
Loans	GDP		
-0.6786	-3.5503	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.8432	0.01	Prob.	
No	**	القرار	
-2.1705	-4.2214	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.4958	0.0077	Prob.	
No	***	القرار	
1.6683	-1.5762	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.9756	0.1074	Prob.	
No	No	القرار	
At First Difference عند الفرق الأول			المعادلات
D (Loans)	D (GDP)		
-2.0785	-4.6205	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.2539	0.0004	Prob.	
No	***	القرار	
-2.7865	-4.5823	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.2084	0.0027	Prob.	
No	***	القرار	
-1.9143	-4.6538	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.0537	0.0000	Prob.	
*	***	القرار	

*مستقر عند مستوى 10%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 1%، no غير مستقر.

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (4) نتائج اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة، إذ نلاحظ بأن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كانت مستقرة عند المستوى عند معادلة القاطع وبمستوى معنوية 5% وعند معادلة القاطع والمتجه بمستوى معنوية 1%، لكنها غير مستقرة عند المعادلة التي لا تحتوي

القاطع والمتجه، بينما نلاحظ بأن سلسلة قروض صندوق النقد الدولي (Loans) لم تكن مستقرة عند المعادلات الثلاثة.

لكننا نلاحظ بأن النتائج قد تغيرت في الفرق الأول، فقد استقرت سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المعادلات الثلاثة وبمستوى 1%، بينما كان استقرار سلسلة عدد قروض صندوق النقد الدولي مستقرة فقط في المعادلة التي لا تحتوي القاطع والمتجه وعند مستوى معنوية 10%، ما يعني بأنها لم تكن مستقرة عند جميع المعادلات باستثناء المعادلة التي بدون قاطع ومتجه، فقد كان مستوى استقرارها عند هذه المعادلة. إن هذه النتائج تبين بأن درجة تكامل المتغيرات قيد الدراسة هي متباينة، وبهذا يمكن القول بأن درجة تكامل المتغيرات وفق اختبار ديكي فولر، هي خليط ما بين I(0) وI(1) ولا توجد أي سلسلة بدرجة تكامل I(2)، وبذلك نكون قد إستوفينا شروط تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

2. تقدير النموذج وفق طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL: إن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لا يشترط أن تسبقه اختبارات سكون السلاسل الزمنية لكن الشرط الأساسي لتطبيقه هو عدم وجود سلسلة متكاملة من النوع I(2)، وبذلك تم إجراء التقدير وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (5): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP **Method: ARDL** **Fixed regressors: C @TREND** **Dynamic regressors (6 lags, automatic): LOANS** **Selected Model: ARDL(6, 2)**				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GDP(-1)	1.550679	0.137094	11.31108	0.0000
GDP(-2)	-0.49263	0.217267	-2.26738	0.0285
GDP(-3)	-0.07205	0.201822	-0.35701	0.7228
GDP(-4)	-0.68601	0.205005	-3.34633	0.0017
GDP(-5)	1.046711	0.223712	4.678833	0.0000
GDP(-6)	-0.44249	0.138835	-3.18716	0.0027
LOANS	0.89292	0.394861	2.261354	0.0289
LOANS(-1)	-1.62236	0.639282	-2.53779	0.0149
LOANS(-2)	0.674145	0.405703	1.66167	0.1039
C	8563.914	4061	2.108819	0.0408
@TREND	209.9	114.3799	1.835114	0.0734
R-squared	0.997489	F-statistic		1708.159
Adjusted R-squared	0.996905	Prob.(F-statistic)		0.00000
S.E. of regression	1984.351	Durbin-Watson stat		2.1289

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (5) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتشير النتائج إلى أن النموذج مقبول إذ بلغ معامل التحديد المصحح (0.99)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسّر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وكذلك إحصائية فيشر، والتي بلغت (1708.159) وبمعنويةٍ عالية، مع الإشارة إلى أن اقتراب قيمة إحصائية دربن واتسون من الرقم (2) لا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي هنا وإنما هناك اختبارات أخرى تحدد ذلك سوف نتناولها لاحقاً في نفس المبحث.

ونلاحظ هنا بأن توزيع فترات الإبطاء هي (6 و2) لكون أقصى حد لدرجات التأخير هو (6)، كما تبين النتائج معنوية المتغير المستقل والثابت عند مستوى 5% وكذلك المعنوية الضعيفة للمتجه عند مستوى 10%، وإن نموذج الدراسة كان كما يأتي:

GDP = 1.551*GDP (-1) - 0.493*GDP (-2) - 0.072*GDP (-3) - 0.686*GDP (-4) + 1.047*GDP(-5) - 0.442*GDP(-6) + 0.893*LOANS - 1.622*LOANS(-1) + 0.674*LOANS(-2) + 8563.914 + 209.900*@TREND

وذلك بعد إدخال المتغير التابع كمتغير مستقل وبستة فترات إبطاء، وسوف نتناول التحليل بالتفصيل للمتغيرات ذات الأهمية فيه وذلك في تحليلنا لنموذج الأجل القصير التالي.

3. **اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL:** يسمى اختبار التكامل المشترك في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL باختبار الحدود (Bound Test) ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا (Critical Value Bounds) والتي وضعها باسران، والموزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة وكما موضح في الجدول (6) الآتي:

الجدول (6): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.109882	1
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الجدول (6) بأن قيمة إحصائية فيشر قد بلغت (2.109882) وهي أقل من كافة الحدود الدنيا وعند كافة المستويات المعنوية، ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغير المستقل (قروض صندوق النقد الدولي) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وأن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ لكن دون التحليل في الأجل الطويل.

4. **نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:** يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير والمبينة في الجدول (7)، والقسم الثاني يتضمن مرونات الأجل الطويل، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (7): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(GDP(-1))	0.646469	0.136893	4.722459	0.0000
D(GDP(-2))	0.153843	0.126231	1.218744	0.2296
D(GDP(-3))	0.081791	0.128296	0.637515	0.5272
D(GDP(-4))	-0.60422	0.13258	-4.55742	0.0000
D(GDP(-5))	0.442488	0.138835	3.187162	0.0027
D(LOANS)	0.89292	0.394861	2.261354	0.0289
D(LOANS(-1))	-0.67415	0.405703	-1.66167	0.1039
D(@TREND())	209.9	114.3799	1.835114	0.0734
CointEq(-1)	-0.09579	0.052088	-1.83899	0.0728
Cointeq = LOGSI - (-0.1578*LOGTDI + 0.7165*LOGCI - 1.1160*LOGMI +0.8591)				

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

وقيمتها الاحتمالية هي مشابهة تماماً للقيم الواردة في نتائج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في الجدول (5) السابق لكن بدون الثابت، لذا سنكتفي بتحليلها هنا فقط.

نلاحظ الأثر الإيجابي للقروض، إذ أن زيادتها بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بواقع (0.89%) أي ما يقارب (0.009) وهي نسبة ضئيلة جداً، وأن هذا الأثر كان معنوياً عند مستوى 5%، حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.0289).

وكذلك نلاحظ المعنوية الضعيفة عند مستوى 10% للمتجه حيث كانت القيمة الاحتمالية له (0.07)، كما ونلاحظ المعنوية الضعيفة لمعامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) وهو سالب وقيمته محصورة بين الصفر والواحد الصحيح أي أنه مطابق لبنود شرط تصحيح الخطأ من ناحية القيمة والإشارة، حيث أن قيمته (0.095-) لكنه من ناحية المعنوية غير مطابق لشروطه وهذا هو تعزيز لنتائج التكامل المشترك إذ أن حد الخطأ لا يمكنه تصحيح الاختلالات وذلك لعدم وجود علاقة الأجل الطويل ما بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثالثاً. اختبارات جودة نموذج ARDL: تتضمن اختبارات جودة نموذج ARDL عدة اختبارات ومنها:

1. **التوزيع الطبيعي للبواقي:** يعتمد هذا الإختبار على القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) فنقوم بقبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، وقد كانت النتيجة المبينة في الشكل (4) الآتي، إذ تشير النتائج إلى أن بواقي نموذج الدراسة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً لكون القيمة الاحتمالية هي (0.000) وهي أقل من (0.05)، والسبب في ذلك يعود لوجود قيم متطرفة خاصة في سلسلة قروض صندوق النقد.

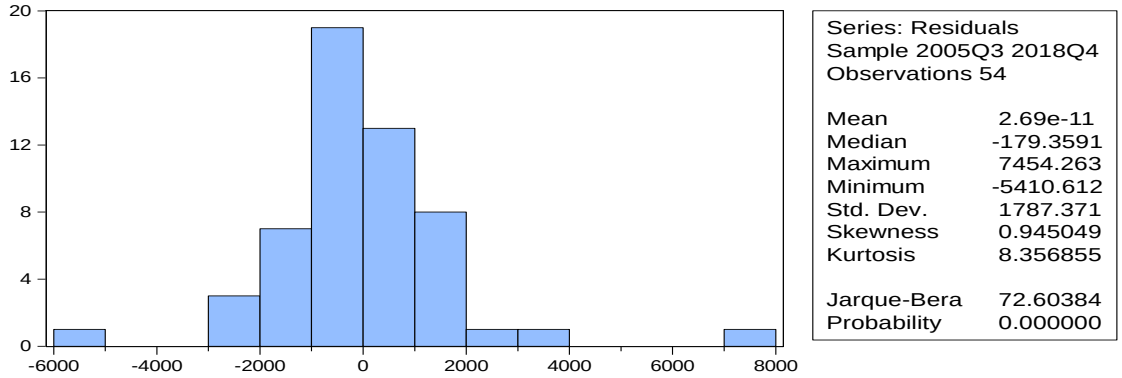

الشكل (3): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: مخرجات برنامج E-Views09.

2. اختبار ثبات التباين للأخطاء: هناك عدة اختبارات تبين تجانس تباين الأخطاء من عدمه، ومن بينها اختبار ARCH والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت النتائج كما في الجدول (12) الآتي:

الجدول (8): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج ARDL

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.288139	Prob. F(1,51)	0.5937
Obs*R-squared	0.297757	Prob. Chi-Square(1)	0.5853

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

تشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي في الجدول (8) الخاص بنموذج الدراسة والبالغة (0.5937) لقبولنا بالفرضية العدمية القائلة بأن أخطاء النموذج ثابتة التباين، ورفضنا للفرضية البديلة القائلة بأن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين، وذلك لكونها أكبر (0.05).

3. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL: يستخدم في هذه الحالة اختبار LM والذي يعتمد أيضاً على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 والذي تبين نتائجه الجدول (9) وكما يأتي:

الجدول (9): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.513347	Prob. F(2,41)	0.6023
Obs*R-squared	1.319196	Prob. Chi-Square(2)	0.5171

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

تشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي والبالغة (0.5171) لقبولنا بالفرضية العدمية القائلة بأن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، ورفضنا للفرضية البديلة القائلة بأن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء، وذلك لكونها أكبر (0.05).

4. اختبارات استقرار النموذج (Stability Test): بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وإجراء اختبارات الجودة، يتم إجراء اختبارات استقرار النموذج وتلك الاختبارات لا يمكن إجرائها إلا بعد إعادة تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى، (OLS only) حيث تظهر بعد ذلك عدة اختبارات ضمن بند (Stability Diagnostics) ومن بينها التقديرات العودية (Recursive Estimation) والتي

تحتوي عدة اختبارات أشهرها اختباري (المجموع التراكمي للبواقي Cusum) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Square) وكانت النتائج كما في الأشكال (4) و(5) الآتية:

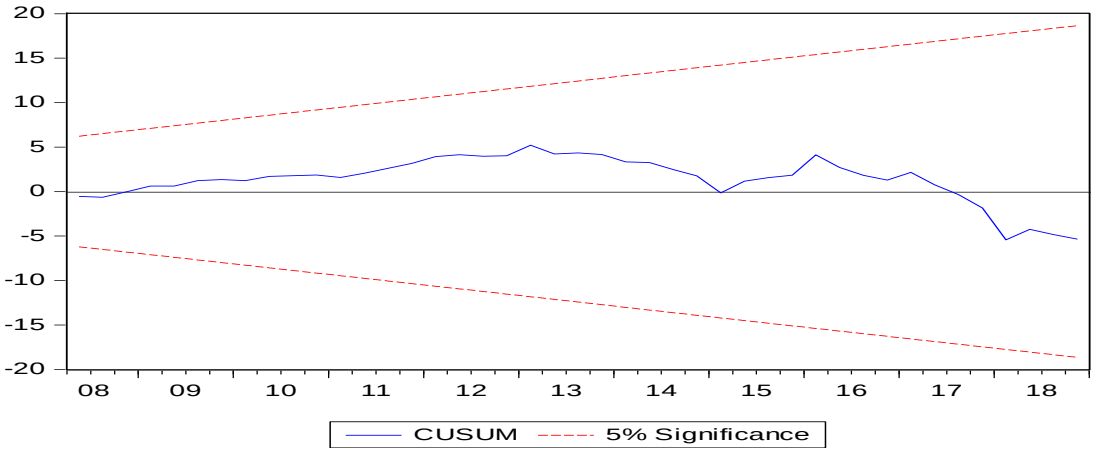

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum

المصدر: مخرجات برنامج E-Views09.

إذ يبين الشكل (4) اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج، إذ تشير الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وتشير السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة للمجموع التراكمي لبواقي النموذج، وإن فحوى الاستقرار هو وجود تلك السلسلة التراكمية داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتبين لنا بأن نموذج الدراسة كان مستقراً طيلة مدّة الدراسة، إذ تشير الأرقام في المحور الأفقي لعدد مشاهدات السلاسل الزمنية قيد الدراسة.

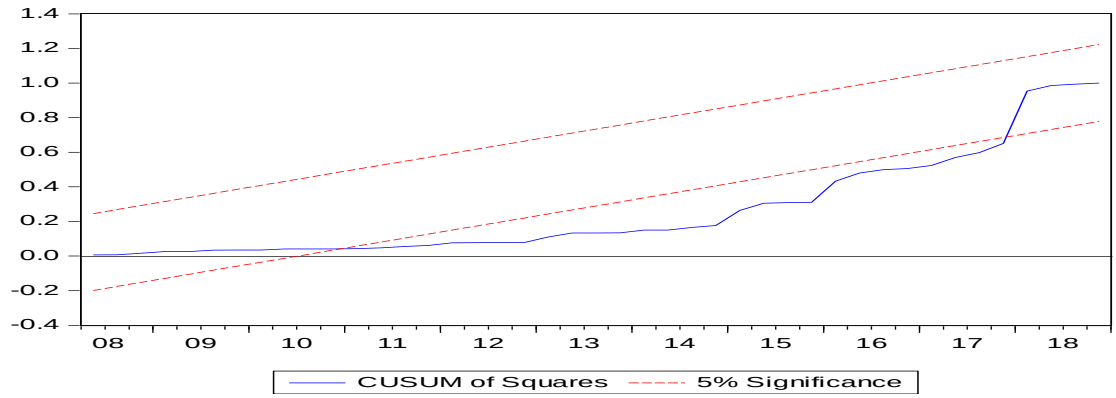

الشكل (5): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

يبين الشكل (5) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي لنموذج الدراسة، حيث تشير الخطوط الحمراء المتقطعة للحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وتشير السلسلة الزرقاء المتصلة والمتعرجة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج، وإن فحوى الاستقرار هو وجود تلك السلسلة التراكمية داخل الحدود الحرجة الحمراء، لذا يتبين لنا بأن نموذج الدراسة الموضح في الشكل (6) لم يكن مستقراً إذ كانت سلسلة مربعات البواقي خارج الحدود الحرجة للفترة من الربع الأول لعام 2011 حتى الربع الرابع لعام 2017.

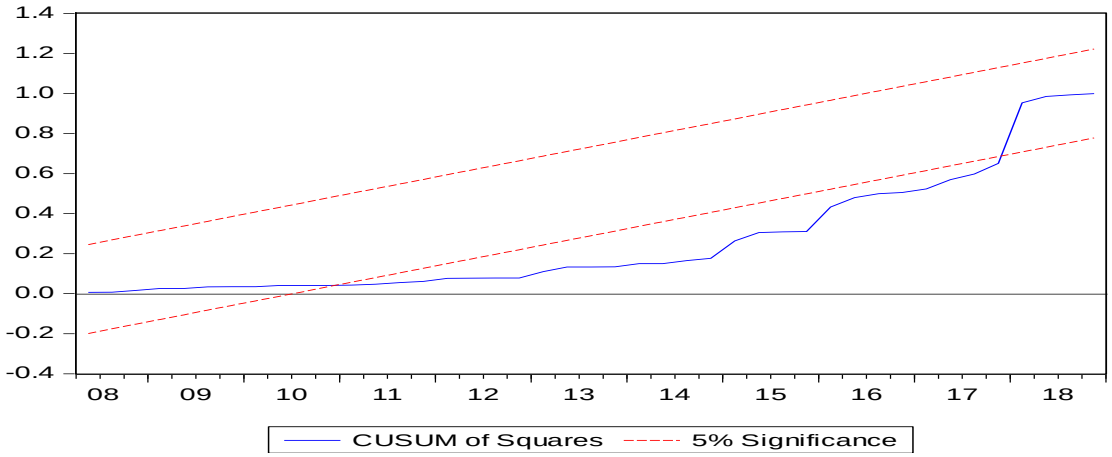

الشكل (6): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09.

رابعاً. اختبارات سببية جرانجر: لا يُعدُّ اختبار سببية جرانجر خطوة تكميلية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة ARDL بل هو خطوة تعزيزية للاختبارات والنتائج السابقة، إذ يؤكد جرانجر على أن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل (سلامي وشيخي، 2014: 6).

وعلى هذا الأساس ولكون النتائج السابقة لم تظهر لنا وجود علاقة التكامل المشترك فمعنى ذلك لا وجود لأي علاقة سببية بين السلسلتين أو المتغيرين وحيث كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (10): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests Sample:Q1 2004-Q4 2018 Lags: 2			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
LOANS does not Granger Cause GDP	58	1.34271	0.2699
GDP does not Granger Cause LOANS		1.83435	0.1697

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views09

تشير النتائج في الجدول (10) الخاص بنموذج الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين، أي أن قروض صندوق النقد الدولي لا تسبب في الناتج المحلي الإجمالي، ولا يتسبب الناتج المحلي الإجمالي في قروض صندوق النقد الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن القروض الخارجية التي أقترضها العراق من المؤسسات المالية الدولية لم تساهم في دعم التنمية الاقتصادية.
2. إن العلاقة ما بين قروض صندوق النقد الدولي الممنوحة للعراق وبين الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة إيجابية لكنها ضعيفة.
3. لا توجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة تكاملية طويلة الأجل ما بين قروض صندوق النقد الممنوحة للعراق وما بين الناتج المحلي الإجمالي.

4. لا توجد علاقة سببية في أي اتجاه ما بين القروض الخارجية الممنوحة للعراق من صندوق النقد الدولي والناتج المحلي الإجمالي.
5. إن سلسلة القروض الخارجية الممنوحة العراق من صندوق النقد الدولي لم تكن مستقرة عند مستواها الأصلي لكنها استقرت في الفرق الأول.
6. إن معلمة سرعة تصحيح الخطأ أو حد تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة كانت سالبة وأقل من الواحد الصحيح لكنها كانت غير معنوية، إن نتائج الاقتراض الدولي أدى لتمويل عكسي في الموارد المالية الممنوحة للعراق في تمويل العجز في فجوة الموارد المالية فقد سدد العراق لمعالجة خدمة الدين أضعاف ما تم الحصول عليه.
7. لم يستفد العراق من جدولة الديون الخارجية وقد تأثر سلبا من خلال إجمالي المديونية وتعقيد شروط الاقتراض، فلم يستفد العراق من عملية جدولة الديون الخارجية ولم تتم وضع إستراتيجية محلية مستقلة.

ثانياً. التوصيات: يجب أن تكون القروض الخارجية موجهة نحو الاستثمار أو الأنشطة التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وذلك لكي يتمكن الاقتصاد من سدادها وتحمل فوائدها ولكيلا تكون بمثابة عبء إضافي عليه.

1. إن على الدول النامية أو السائرة نحو النمو والتي تتطلع للتنمية الاقتصادية، الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.
2. يجب تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط الذي تتهاوى أسعاره تبعاً للأزمات والأحداث الخارجية، وتصبح الدول الريعية بهذا لقمة سهلة للقروض الخارجية وفوائدها التي تنهك الاقتصاد.
3. ضرورة وجود حكومة تتميز بكفاءة عالية الأداء قوية وقادرة على وضع قواعد سليمة وأجهزة رقابة ونزاهة تؤدي لتقليص الفساد الإداري وبالتالي يؤدي لتقليص حجم الاقتراض
4. ضرورة العمل على مواجهة الانخفاض في المدخرات المحلية على كافة الأصعدة ابتداءً بالقيام بإصلاح كمية لرفع مقدرة التمويل المحلي ولتقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي عبر الزمن.
5. العمل على تضيق كل من فجوى الموارد المحلية الخارجية عن طريق زيادة صادراتها وتنويعها من جهة وتقوم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع والخدمات بدلا من استيرادها في الخارج.

المصادر

أ. الكتب:

1. الحمداني، عودت ناجي، صندوق النقد الدولي ودوره في تعميق أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية (خصوصا ديون العراق)، الطبعة الأولى، دار الرواد المزدهرة، العراق، بغداد، 2014.
2. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
3. النجا، يحيى غني وآخرون، التنمية الاقتصادية نظريات مشاكل مبادى وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، العراق، بغداد، 1991.

ب. الاطاريح والرسائل والأبحاث:

1. إبراهيم، طارق نوري، قياس وتحليل دليل التنمية البشرية في محافظة اربيل للمدة (1993-2008)، أطروحة دكتوراه، جامعة صلاح الدين، العراق، اربيل، 2009.

2. الجبوري، منقذ إبراهيم صالح، تحليل الآثار الاقتصادية للعولمة في اقتصاديات بعض الدول العربية (دراسة تحليله)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، تكريت، 2016.
3. عبد اللطيف، همسة قصي وخماس، عمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، بين (الواقع والطموحات)، بحث منشور، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، بغداد، 2017.
4. مجيد، حسين شناوة، العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، الكوفة، 2016.

ج. التقارير المحلية والدولية:

1. وزارة التخطيط العراقية/الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية (2018)، التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي للدولة.
2. وزارة المالية/إدارة الدين العام/قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي/ديون العراق للأعوام 2004-2018.